وعدمه ولذلك قال هالك ولم يقل عدمك فافهم قال الفاضل الشريف في شرح المواقف واعلم
ان الاقوال الممكنة في مسئلة المعاد لا يزيد على خمسة الاول ثبوت المعاد الجسماني فقط وهو
قول اكثر المتكلمين النافين للنفس الناطقة والثاني ثبوت المعاد الروحاني فقط وهو قول الفلاسفة
الالهيين والثالث ثبوتهما معا وهو قول كثير من المحققين كالحليمي والغزالي والراغب وابي
زيد الدبوسي ومعمر من قدماء المعتزلة وجمهور من متاخري الامامية وكثير من الصوفية
فانهم قالوا الانسان بالحقيقة هو النفس الناطقة وهي المكلف والمطيع والعاصي والمثاب و
المعاقب والبدن يجري منها مجرى الآلة والنفس باقية بعد فساد البدن فاذا اراد الله تعالى حشر
الخلائق خلق لكل واحد من الارواح بدنا يتعلق به ويتصرف فيه كما كان في الدنيا والرابع
عدم ثبوت شيء منهما وهذا قول القدماء من الفلاسفة الطبيعيين والخامس التوقف في هذه
الاقسام وهو المنقول عن جالينوس فانه قال لم يتبين لي ان النفس تنعدم عند الموت فتستحيل
اعادتها او هي جوهر باق بعد فساد البنية فيمكن المعاد ح الى هنا كلامه ولا يذهب عليك ان
ههنا احتمالا آخر وهو القول بثبوت احدهما والتوقف في الآخر وهذا في الحقيقة احتمالان
آخران احدهما القول بثبوت المعاد الروحاني والتوقف في المعاد الجسماني وثانيهما القول
بثبوت المعاد الجسماني والتوقف في المعاد الروحاني فالاقوال الممكنة في هذا المقام
سبعة لا خمسة كما توهم الفاضل المذكور قال ابن سينا في النجاة يجب ان تعلم ان المعاد منه
منقول من الشرع ولا سبيل الى اثباته الا من طريق الشريعة وتصديق خبر النبوة وهو الذي
للبدن عند البعث وخيرات البدن وشروره معلومة لا تحتاج الى ان تعلم وقد بسطت
الشريعة الحقة التي اتانا بها نبينا محمد المصطفى صلى الله عليه وسلم حال السعادة والـ
الشقاوة التي بحسب البدن ومنه ما هو مدرك بالعقل والقياس البرهاني وقد صدقه

وقد صدقه النبوة وهو السعادة والشقاوة الثابتتان بالمقاييس التي للانفس وان
كانت الاوهام منا تقصر عن تصورها الآن لما نوضحه من العلل والحكماء الالهيون
رغبتهم في اصابة هذه السعادة اعظم من رغبتهم في اصابة السعادة البدنية
بل كانهم لا يلتفتون الى تلك وان اعطوها فلا يستعظمونها في جنب هذه السعادة
التي هي مقاربة الحق الاول الى هنا كلامه فان قلت اليس قولهم باتحاد عدم تناهي
الابعاد وقولهم بان النفوس الناطقة غير متناهية التزامهم الانكار للمعاد
الجسماني اذ على تقدير وقوعه يلزم اجتماع الابدان الغير المتناهية في الوجود
اذ لا بد لكل نفس من بدن مستقل فيلزم عدم تناهي الابعاد قلت ذلك وهم سبق الى
فهم بعض الناظرين في هذا المقام واثبته في شرح العقايد العضدية وليس الامر
كما توهم فان حشر الاجساد اللازم على تقدير وقوع المعاد الجسماني هو حشر المكلفين
من المطيع المستحق للثواب والعاصي المستحق للعقاب لا حشر جميع افراد البشر مكلفا
كان او غير مكلف فانه ليس من ضروريات الدين لان الاخبار المنقولة فيه لم تصل
الى حد التواتر ولم ينعقد عليه الاجماع بل كان مختلفا فيه فيما بينهم فلم يكن الاعتقاد
من شرايط الاسلام وقد نبه عليه الفاضل الطوسي في التجريد حيث قال والسمع دل
عليه ويتأول في المكلف بالتفرق وقال الشارح يعني لا اشكال في غير المكلفين فانه يجوز
ان ينعدم بالكلية ولا يعاد واما بالنسبة الى المكلفين فانه يتأول العدم بتفرق الاجزاء
وفي المحصل ايضا حيث قال وقال القائلون بامكان اعادة المعدوم ان الله تعالى يعدم
المكلفين ثم يعيدهم ونبه الآمدي ايضا في كلامه المنقول عن ابكار الافكار حيث
قرر الخلاف في اعادة المكلفين والمكلف من بلغ الحلم وبلغ اليه الحكم والاخفاء في ان عدم

للمحصل صح

Copyright © King Saud University